

أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية خلال الفترة (1990–2020)

The effect of oil price fluctuations on Algeria's balance of payments, a measurement study conducted during the period (1990-2020)

بلغربي فاطيمة¹، مداحي محمد²

¹مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، fatima.belgharbi@univ-tiaret.dz

²جامعة العقيد آكلي محمد أولحاج البويرة، الجزائر، meddahi26@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/09/15

تاريخ القبول: 2022/08/31

تاريخ الاستلام: 2022/06/18

ملخص:

إن لتقلبات أسعار النفط تأثير جد بليغ بالنسبة للاقتصاديات البترولية، إذ أن أي زيادة أو انخفاض في أسعار النفط من شأنها أن تسبب فرقا واضحا على الهيكل العام للاقتصاد الريعي، وفي هذا السياق تأتي دراستنا لقياس أثر أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1990 – 2020)، حيث استندت هذه الدراسة على نموذج (*ARDL*)، وفي الأخير خلصت الدراسة القياسية إلى وجود علاقة معنوية على المدى القصير والطويل عند مستوى 5% إذ أنه في المدى القصير ارتفاع متوسط سعر النفط بـ 1% سيؤدي إلى ارتفاع رصيد ميزان المدفوعات بـ 0.3415%، أما في الأجل الطويل فإن ارتفاع متوسط سعر النفط بـ 1% سيؤدي إلى انخفاض رصيد ميزان المدفوعات بـ 0.3322%.

كلمات مفتاحية: أسعار النفط، نفط، ميزان المدفوعات، اقتصاد الجزائر.

تصنيفات JEL: Q40، L72، E01، A10.

Abstract :

Oil price fluctuations have a huge impact on petroleum economies, as any increase or decrease in oil prices causes a significant shift in the rental economy's overall structure. In this context, our study comes to measure the impact of oil prices on the Algerian balance of payments during the period (1990–2020), where this study was based on the (ARDL) model, and in the end, the standard study concluded that there is a significant relationship in the short and long term at the level of 5%, as an increase in the average oil price by 1% will lead to a rise in the balance of payments balance by 0.3415 in the short term. In the long run, a 1% increase in the average oil price will result in a 0.3322 percent decrease in the balance of payments balance.

Keywords: oil prices, oil, Balance of Payments, Algeria's economy.

Jel Classification Codes: Q40, L72, E01, A10.

1. مقدمة:

شهد الاقتصاد الجزائري اهتزازات قوية ومستمرة منذ تاريخ استقلال الجزائر، واشتدت هذه التقلبات خلال العقود الثلاث الماضية والتي مثلت مرحلة بناء الاقتصاد الوطني، حيث نجد هذا الأخير يعتمد بشكل كبير على العائدات النفطية، وهذا ما يجعله عرضةً للتقلبات نتيجة التأثير بعدم استقرار أسعار النفط العالمية، مما يخلق اختلال توازن في مختلف المتغيرات الاقتصادية ونجد في طليعتها ميزان المدفوعات الذي يمثل الواجهة الرئيسية لمعرفة الوضعية الاقتصادية الداخلية والخارجية للدولة، حيث نجد هذا الأخير يتذبذب رصيده الاجمالي بتحقيق فائض أو عجز وهذا نتيجة تأثيره برصيد ميزان التجاري الذي يضم صادرات وواردات الدولة حيث نجد أن المحروقات تمثل حوالي 90% من صادرات الجزائر، وبالتالي فإن تقلبات أسعار النفط لها تأثير كبير على الاقتصاد الوطني.

- **اشكالية الدراسة:** مما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية:

ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط العالمية على ميزان المدفوعات الجزائري؟

- **فرضيات الدراسة:** للإجابة على الاشكالية السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- إن لتقلبات أسعار النفط تأثير سلبي على ميزان المدفوعات الجزائري؛

- لا يوجد تأثير لتقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري؛

- **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تأثير التغيرات المستمرة في أسعار النفط العالمية على ميزان المدفوعات الجزائري من خلال قياس هذا التأثير بالاستناد على أدوات الاقتصاد القياسي.

- **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في كون أن الاقتصاد الوطني اقتصاد ريعي يعتمد في الأساس على الجباية البترولية، ولذلك حاولنا معرفة تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الوطني من خلال معرفة التأثير على ميزان المدفوعات.

- **منهجية الدراسة:**

سوف يتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهجين الوصفي والاستقرائي على حد سواء فالأول عند التعرض إلى الجانب النظري من الموضوع، أما المنهج الاستقرائي عند اختبار تأثير تغيرات أسعار النفط على ميزان المدفوعات.

- **الدراسات السابقة:**

هناك العديد من الدراسات السابقة والتي عاجلت نفس موضوع بحثنا، نذكر منها:

- **الدراسة الأولى:** للباحث فاتح حركاتي بعنوان أثر تذبذب الأسعار العالمية للنفط على ميزان المدفوعات الجزائر (دراسة قياسية للفترة 2000 – 2017) عبارة عن مقال علمي في مجلة العلوم الانسانية، المجلد 08، العدد 02، جامعة أم البواقي هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى صحة أو خطأ أن تقلبات وعدم استقرار أسعار النفط العالمية لها أثارا سلبية على ميزان المدفوعات الجزائري، وقد خلصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين أسعار البترول وصيد ميزان المدفوعات، حيث اتضح أن ارتفاع أسعار البترول وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض رصيد ميزان المدفوعات بنحو 0.5901 .

- **الدراسة الثانية:** للباحثين لياس عايدة ومحرز نور الدين بعنوان أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري (دراسة قياسية باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة (2000 – 2019) عبارة عن مقال علمي في مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 07، العدد 02، جامعة بشار، هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات وذلك

باستخدام نموذج الانحدار الذاتي، اختبارات الاستقرار، التكامل المشترك والسببية من أجل التحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بين أسعار النفط وميزان المدفوعات ومعرفة اتجاهها، وفي الأخير توصلت هذه الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند درجة معنوية 5% لتقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات، كما تم التوصل من خلال إجراء اختبار التكامل المشترك إلى عدم وجود علاقة في اتجاه واحد تنطلق من أسعار النفط نحو ميزان المدفوعات.

2. ماهية أسعار النفط

1.2 مفهوم سعر النفط: هو قيمة السلعة البترولية معبر عنها بال نقد، أو بعبارة أخرى هو القيمة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي، ويخضع هذا السعر لتقلبات مستمرة بسبب سوق النفط التي تتميز بالديناميكية وعدم الاستقرار، مما يجعل سعر النفط غير مستقر ويخضع للتقلبات المستمرة. (بوكرون و آخرون، 2021، صفحة 274)

لقد تطور السعر البترولي منذ اكتشافه تجارياً بتطور السوق البترولية، حيث كان في بداية اكتشاف النفط يحدد عند أبار النفط وهذا في ظل احتكار القلة الذي ساد السوق البترولية، ليتحدد بعدها في الموانئ حيث تم اتساع صناعة النفط في بلدان عديدة لكن سرعان ما تحول إلى سعر احتكاري نتيجة احتكار الشركات للسوق البترولية التي سعت إلى تعظيم أرباحها ليتطور بعدها إلى سعر تنافسي يخضع لعوامل الطلب والعرض وهذا نتيجة دخول البلدان المنتجة للنفط السوق البترولية. (سعودي، 2019، صفحة 05)

2.2 معايير تحديد أسعار النفط: يتم تحديد سعر النفط الخام وفقاً لأحد الأسعار القياسية الموجودة في أسواق النفط العالمية: (<https://ar.wikipedia.org/wiki>)

أ- **خام برنت أو مزيج برنت (Brent Crude):** وهو خام نفطي يستخدم ككميار لتسعير ثلثي إنتاج النفط العالمي خاصة في الأسواق الأوروبية والإفريقية، ويتكون مزيج برنت من 15 حقلاً مختلفاً في منطقتي برنت وتينيان (بعضها يقع في المملكة المتحدة والبعض الآخر في النرويج) اللتان تنتجان نحو 500 ألف برميل يومياً، و حسب معهد النفط الأمريكي يعد من أنواع النفط الخفيفة الحلوة بسبب وزنه النوعي البالغ 38 درجة وانخفاض نسبة الكبريت التي تصل إلى 0.37%، وبناء على الفروق بينه وبين الخامات الأخرى فإنه بشكل عام يباع بسعر أعلى من سلة نفط أوبك بنحو دولار للبرميل، وبسعر أقل من خام غرب تكساس بنحو دولار أيضاً وتستخدم قيمته لتسعير ثلثي واردات العالم المتداول بها من النفط الخام، وعلى الرغم من أن الدول الأوروبية تستهلك أغلب إنتاج خام برنت، لكنه يصدر أحياناً إلى الولايات المتحدة وبعض الدول الأفريقية.

ب- **خام دبي:** يعرف رسمياً باسم خام الفاتح نسبة إلى محطة الفاتح التي يتم عبرها تحميل نفط دبي هو مزيج نفطي متوسط وحمضي يستخرج من دبي ويعد من المعايير القياسية المستخدمة في تحديد سعر النفط خاصة أنه يتميز بسرعة وصوله إلى الأسواق العالمية مقارنة مع باقي المزايج النفطية المستخرجة من الخليج العربي يستخدم خام دبي أساساً مرجعياً للإمدادات الآسيوية، و حسب معهد النفط الأمريكي (API) مقياس الكثافة النوعية فإن خام دبي يبلغ وزنه 31 درجة، ويبلغ محتواه من الكبريت 2% .

ج- **خام غرب تكساس (WTI) (West Texas Intermediate):** أحد خامات النفط المصنفة بأنها عالية الجودة والمستخدمة ككميار لتحديد أسعار النفط عالمياً، يتميز خام غرب تكساس باحتوائه على نسبة منخفضة من عنصر الكبريت لا تتجاوز 0.24% و وزن خفيف يقدر بـ 0.827 درجة وذلك حسب مقياس (API) للكثافة النوعية، ما يجعل منه مصدراً أساسياً للبنزين وإنتاج الجازولين في أمريكا الشمالية ويتم استخراجها من حقول النفط في الولايات المتحدة وتحديدًا في ولايات تكساس ولويسيانا وداكوتا الشمالية، وقد اعتمدت بورصة نيويورك في عقودها تسمية خام غرب تكساس على أي مزيج له نفس المواصفات مهما كانت الولاية المنتجة له.

د- **سلة أوبك المرجعية (OPEC Reference Basket):** ويشار إليها أيضا باسم سلة أوبك وهي عبارة عن متوسط مرجح لأسعار الخامات البترولية التي ينتجها أعضاء أوبك حيث يتم استخدام هذا المعيار كمقياس مهم لأسعار النفط الخام وتحاول منظمة أوبك في كثير من الأحيان الحفاظ على سعر سلة أوبك بين الحدود الأعلى والأدنى من خلال زيادة الإنتاج أو تقليله.

3.2 أنواع سعر النفط: تحتل أسعار النفط موقعا هاما في الصناعة النفطية بحيث يتحدد السعر بفعل مجموعة من القوى وتفاعلها لذلك لم يظهر سعر واحد للنفط، بل ظهرت العديد من الأنواع، ومن بين أبرزها وأكثرها شيوعا واستخداما نذكر ما يلي:

أ- **السعر الرسمي:** وهو السعر المعلن والمحدد من قبل الطرف العارض للسلعة النفطية في السوق ومجسدا لقيمة النفط الخام بوحدة نقدية معلومة في زمن معلوم، وقد يكون الطرف العارض فردا أو شركة أو مؤسسة نفطية تاريخيا فإن هذا السعر ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1880 واستمر العمل به إلى غاية نهاية الخمسينات من القرن العشرين وهي فترة احتكار الشركات العالمية لإنتاج واستغلال السلعة النفطية. (علة، 2016، صفحة 199)

ب- **السعر المتحقق:** هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة، يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مغوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع، والسعر المتحقق فعليا هو عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات والتسهيلات الممنوحة من طرف البائع والمشتري، (رزقه و غريب، 2020، صفحة 396) وظهر هذا النوع منذ أواخر الخمسينات عندما انخفضت الأسعار المعلنة، وهو عبارة عن سعر الشراء الحقيقي وقد يكون الشراء المتفق عليه بين الطرفين المنصوص عليه في العقد. (دردوري و صرامة، 2021، صفحة 413)

ج- **سعر الاشارة:** هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات من القرن الماضي، إذ يعتمد عليه في حساب قيمة النفط بين البلدان النفطية المنتجة والشركات النفطية العملاقة لأجل توزيع العوائد المالية بين الأطراف، ويتم احتساب سعر الاشارة على أساس تحديد سعر متوسط بين السعر المعلن والمحقق لعدة سنوات كما اتخذ هذا السعر كشعار تعمل به العديد من الدول النفطية اليوم. (بن مسعود و الحدي، 2020، صفحة 206)

د- **سعر الكلفة الضريبية:** يمثل سعر الكلفة التي تتحملها الشركات بموجب الاتفاقيات النافذة المفعول بها للحصول على برميل أو طن من النفط الخام، وسعر الكلفة الضريبية يساوي كلفة الانتاج مضافا إليها عائد الحكومة (الضريبة + الربح) أو أي مبالغ أخرى تدفعها الشركات للحكومة المعنية، وتحصل الشركة المستغلة للبتروول على النفط المنتج من قبلها في البلدان البترولية كطرف مشتري له، ويعكس هذا السعر الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على البترول ويمثل الأساس الذي تتحرك وفقه الأسعار. (ماحي و قطاف، 2019، صفحة 09)

ه- **السعر الفوري (الآني):** بدأ استخدام هذا السعر بعد أن حازت الأسواق الفورية على نسبة مهمة في تجارة النفط الخام الدولية وهو سعر التسليم الفوري لبرميل النفط خلال فترة زمنية لا تتجاوز أسبوعين أو ثلاثة، وهو السعر الذي يتحدد بين الأطراف التي تتمتع باستقلالية تامة في قراراتها فيما يخص إبرام صفقة نفطية معينة، وباختصار هو السعر السائد عند اتمام صفقة البيع فعلا. (سطحي، 2019، صفحة 842)

4.2 محددات أسعار النفط: إن أهم العوامل المؤثرة على أسعار النفط والتي تحظى بأهمية كبيرة خاصة بالنسبة للدول المنتجة والتي تعتمد في صادراتها على البترول بنسبة كبيرة مثل الجزائر، فالعلاقة الوثيقة بين أسعار النفط واقتصاديات هذه الدول يمكن أن تؤثر على الاستقرار الاقتصادي في حالة انخفاض الأسعار، ومن بين هذه المحددات نجد ما يلي:

أ- **العرض البترولي:** وهو عبارة عن تلك الكميات الممكن عرضها وتبادلها في السوق بين الأطراف المتبادلة (بائعين - مشتريين) خلال فترة زمنية محددة أو معلومة.

إن العرض البترولي يعد أهم عامل مؤثر في أسعار النفط فزيادة العرض أو نقصانه يكون له تأثير مباشر على السعر، حتى إن النظريات الاقتصادية تفترض أن علاقة العرض مع الأسعار علاقة عكسية، إلا أن العرض وكأي نشاط قابل للتطور بالزيادة أو النقصان أو الثبات، ويخضع العرض البترولي لعدد من المحددات يمكن عرضها كما يلي: (يوب، 2020، صفحة 171)

- الطلب على البترول والتوقعات المستقبلية لأسعار النفط؛
- الامكانيات الانتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين؛
- سياسات الدول المنتجة ومدى حاجتها للبترول لمواجهة الاستهلاك المحلي أو تصديره؛
- السياسة الجماعية التي تقرها منظمة الأوبك بالنسبة إلى تحديد سقف الإنتاج وتوزيع الحصص بين الأعضاء، وأيضا مدى التزام الأعضاء بتلك الحصص؛
- الاحتياطات البترولية وعمليات البحث والتنقيب عن البترول؛
- طول الفترة الزمنية المطلوبة لتطوير المصادر البديلة للطاقة بكميات تكفي لاستبدال البترول على نطاق واسع؛
- التكلفة المرتفعة اللازمة لتطوير المصادر غير التقليدية للطاقة.

ب- الطلب البترولي: يقصد به مقدار الحاجة الانسانية المنعكسة في جانبيها الكمي والنوعي على أن السلعة البترولية (كخام أو منتجات بترولية) عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة، حيث أن الطلب البترولي يتحدد ويتأثر بالعديد من العوامل المختلفة، البعض منها يعتبر أساسيا والبعض الآخر يعتبر ثانويا أو مكملًا، سواء كان ذلك التأثير إيجابيا بمعنى زيادة أو توسع الطلب أو سلبيا بانخفاض وانكماش الطلب وهذه العوامل هي كالتالي: (قطوش و بن لوكيل، 2017، صفحة 183)

- معدل النمو الاقتصادي ودرجة التقدم الصناعي؛
- سعر البترول الخام وأسعار المنتجات البترولية المكررة؛
- سعر المواد الطاقوية، الاستقرار السياسي في العالم؛

ج- سياسة النفط الأمريكية: إن سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على سياسة النفط الدولية وبخاصة في الخليج العربي الذي يحتوي على أكثر من 29% من حجم الاحتياطي العالمي حيث يقدر عمر الاحتياطي بأكثر من مائة سنة مقابل احتياطها البالغ ما يقارب 1.8% من حجم الاحتياطي العالمي ويعمر يقدر بأقل من عشرين سنة، وبالتالي تشكل مصدر قوة كبير في مواجهة المنافسة الاقتصادية التي بدأت تزداد في الدول الصناعية، تؤثر سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في سوق النفط بصفتها أكبر مستهلك للنفط في العالم بواقع 20.7 مليون برميل يوميا لعام 2009 بنسبة ما يزيد على 25% من النفط العالمي، إن الهيمنة الأمريكية على منابع النفط في الدول الخليجية وعلى سياسة النفط العالمية لا ينفصل عن توجيهات تنظيم اقتصاد القرن الحادي والعشرون الهادفة إلى إدارة الاقتصاد العالمي شديد المركزية. (بوعينة و هاشم، 2017، صفحة 125)

د- الأزمات الاقتصادية العالمية: تعد الأسواق النفطية حساسة للأزمات الاقتصادية التي تحدث في الاقتصاد العالمي، وعلى سبيل المثال تأثرت أسعار النفط بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008 نتيجة لتداعيات أزمة الرهون العقارية الأمريكية، وأثر ذلك على تراجع معدلات النمو في كل اقتصاديات العالم، مما أضعف من قوة الاستثمار العالمي وبالتالي انخفاض الطلب على النفط وتراجع أسعاره. (غزالي، 2020، صفحة 97)

هـ- الظروف الجيوسياسية والمناخية: تؤدي الاضطرابات السياسية في الدول المنتجة للنفط إلى ارتفاع الأسعار من خلال انخفاض العرض، كما تؤدي الكوارث الطبيعية إلى أثار سلبية على المنشآت النفطية مما يؤثر على عرض النفط، الأمر الذي ينعكس في ارتفاع الأسعار. (لياس و محرز، 2021، صفحة 339)

و- **مصادر الطاقة البديلة:** تلعب مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة دور هام في مضمار الصناعة البترولية خاصة في جانبي العرض والطلب، فانخفاض أسعارها مقارنة بالبترول يؤدي إلى زيادة الطلب عليها وانخفاض الطلب على البترول وهذا ما سيؤثر على العرض العالمي له وبالتالي ستتأثر الأسعار. (خنافر و بن زاوي، 2016، صفحة 95)

ز- **المنظمات الدولية:** من أهم المنظمات الدولية والاقليمية التي لها تأثير على أسعار البترول نجد: (فضل و بورحلة، 2018، الصفحات 48-49)

- **منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC):** تم انشائها في 14 ديسمبر 1960، حيث تسعى هذه المنظمة إلى ابقاء أسعار النفط الذي يستغله الكارتل الدولي للنفط خارج حدودها في مستوى مرتفع وحماية مصالح الدول المنتجة، وضمان دخل ثابت لها وفرض رقابة على ثرواتها النفطية وعلى عمليات الاستخراج، النقل والتسعير؛

- **الوكالة الدولية للطاقة (IEA):** لقد أنشأت هذه الوكالة كرد فعل على أزمة السويس عام 1956، وعلى ارتفاع أسعار النفط عامي 1973 - 1974 لفرض توحيد وتنظيم جهود الدول المستهلكة في وجه الأوبك، ولقد سعت الوكالة لتحقيق أهدافها المعلنة لصياغة برنامج عمل للدول المستهلكة للطاقة من حيث تحديد مستوى مشترك من الاستقلالية النفطية أثناء الطوارئ وتحقيق الاجراءات الكفيلة بضغط الطلب وترشيد الاستهلاك، والعمل على وضع برنامج طويل المدى يهدف إلى تقليص التبعية للبلدان المنتجة وتقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة، إضافة إلى تشجيع وتنمية الطاقة البديلة.

5.2 الأزمات النفطية: يمكن القول أنه على مر التاريخ عرفت السوق النفطية أزمات وصددمات كثيرة ومختلفة، تباينت خلالها أسعار النفط بين الارتفاع والانخفاض الحاد.

أ- **مفهوم الأزمات النفطية:** هي عبارة عن اختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي إلى انخفاض أو ارتفاع حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة، حيث تقع هذه الأزمة نتيجة تأثير محددات العرض أو الطلب أو كلاهما في أن واحد بعوامل داخلية كالتغيرات الهيكلية في الصناعة مثل عدم وفرة العرض لإعادة التوازن إلى السوق أو انهيار التجمعات الاحتكارية، كما يمكن أن يكون مرده إلى عوامل خارجية لا علاقة لها بالصناعة مثل حركة رؤوس الأموال الساخنة والتغيرات الجيوسياسية. (سلام و بصاشي، 2020، صفحة 144)

ب- **أهم الأزمات والصددمات النفطية:** يمكن عرض أهم الصدمات التي عرفتھا السوق النفطية كما يلي:

- **الأزمة النفطية الأولى (1973):** بدأت في 15 أكتوبر 1973، عندما قام أعضاء منظمة الدول العربية المصدرة للبترول أوبك (تألف من الدول العربية أعضاء أوبك بالإضافة إلى مصر وسوريا) بإعلان حظر نفطي لدفع الدول الغربية إجبار الكيان الصهيوني على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في حرب 1967، حيث أعلنت أوبك أنها ستوقف امدادات النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى المؤيدة للكيان الصهيوني في صراعه مع سوريا ومصر والعراق، مما أدى إلى انخفاض كبير في العرض البترولي وهو ما دفع أسعار النفط إلى أن تقفز من 3 دولار للبرميل الواحد في شهر أكتوبر إلى 12 دولار للبرميل في ديسمبر، وترجع أسباب هذه الأزمة إلى تدهور القيمة الحقيقية لسعر النفط وتدهور قيمة الدولار إثر قرار تعويمه في سنة 1971. (بورحلي و بوروشة، 2017، صفحة 147)

- **الأزمة النفطية لسنة (1979):** نتجت هذه الأزمة عن الاضطرابات السياسية إبان حرب الخليج الأولى (العراق - إيران) عام 1979، والتي أدت إلى تحطيم قطاع النفط الإيراني ومن تم توقفت صادراتها النفطية، كما انخفض إنتاج العراق للنفط، وهو ما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط بثلاثة أضعاف، فبعدما سجل سعر البرميل الواحد 13 دولار في سبتمبر 1978 قفز إلى 35 دولار في ماي 1979، بالإضافة إلى ما سبق كان للدولار الأمريكي دور بارز في إحداث هذه الأزمة ومن العوامل الفاعلة في دعم أسعار النفط خلال

تلك الفترة وذلك بإلغاء اتفاقية بريتين وودز وما لها من انعكاسات على أسعار الدولار الأمريكي وهذا ما أثبتته العديد من الدراسات بشأن تأثير أسعار النفط بشكل كبير بسعر صرف الدولار الأمريكي. (زغاشو و كرماني، 2019، صفحة 161)

- **الأزمة النفطية لسنة (1986):** إن تزايد المعروض النفطي من دول خارج منظمة أوبك وعدم التزام أعضائها بالإنتاج ضمن الحصص المقررة كانت من بين العوامل التي ساهمت في تخفيض أسعار النفط عند مستوى 30.1 دولار للبرميل سنة 1983 ثم 27.5 دولار للبرميل سنة 1985 ، وفي الأسبوع الأخير من جانفي عام 1986 انخفض سعر النفط بشدة ليصل سعر البرميل إلى 13 دولار وعليه يمكن حصر الأسباب التي أدت إلى وقوع هذه الأزمة إلى المنافسة بين دول أوبك ودول خارج الأوبك، إضافة إلى انخفاض الاستهلاك العالمي من النفط وتعويضه بمواد بديلة كالفحم مثلا، وعلى إثر هذه الصدمة عقدت الأوبك عدة اجتماعات للخروج من الأزمة في فترة 1987 - 1989 حيث تراوح السعر ما بين 21 دولار ثم 22.3 دولار للبرميل بسبب زيادة الطلب على النفط تحسبا لحرب الخليج الثانية. (بورزامة و بن عمر، 2016، الصفحات 17-18)

- **الأزمة النفطية لسنة (1990):** تعرضت السوق البترولية العالمية لأزمة أخرى حيث ارتفعت الأسعار نتيجة حرب الخليج الثانية (الغزو العراقي للكويت) فبلغ متوسط السعر 22.3 في سنة 1990 ، وقد ارتفعت الأسعار في الأشهر الأولى للحرب حتى بلغت سقف 40 دولار للبرميل، لكن التحسن في أسعار النفط لم يدم طويلا حيث بدأت الأسعار في الانخفاض عام 1991 ، ويرجع ذلك لجملة من العوامل أهمها التباطؤ في نمو الطلب على البترول نتيجة للركود الذي يعانيه الاقتصاد العالمي، إلى جانب استمرار الاحتفاظ بمخزون بترولي كبير في الدول الصناعية، إضافة إلى عدم التزام دول الأوبك بالحصص المخصصة لها من الإنتاج، واستمرت مرحلة الهبوط والتآكل مرة أخرى حيث شكل نظام النفط مقابل الغذاء الصادر عن الأمم المتحدة سنة 1995 نقطة بارزة في العقوبات الدولية المفروضة على العراق وإفراز خطير للحرب. (بن علي و ضالع، 2013، صفحة 196)

- **الأزمة النفطية لسنة (1998):** خلال هذه السنة تعرضت السوق النفطية العالمية إلى عدة ظروف أدت إلى حدوث اختلال كبير في العرض والطلب فمن ناحية الطلب عرفت دول آسيا أزمة اقتصادية أثرت على حجم الاستهلاك فانعكس ذلك سلبا على مستوى الطلب، أما من ناحية العرض النفطي فقد ارتفعت الامدادات النفطية لدول الأوبك من 25 مليون برميل يومي إلى 27.5 مليون برميل يوميا، وقد ساهم ذلك في رفع مستوى المخزونات النفطية للدول الصناعية مما ساهم في زيادة الاختلال في السوق النفطية حيث ارتفع العرض وانخفض الطلب فانخفض السعر إلى حدود 12.3 دولار للبرميل. (بلهوشات و بن الحبيب، 2020، صفحة 05)

- **الأزمة النفطية لسنة (2004):** تميزت الأسعار في هذه السنة بالارتفاع المتواصل ووصولها إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 36 دولار برميل وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بداية العمل بنظام السلة في عام 1987. (هوارى و حواس، 2017، صفحة 06)

- **الأزمة النفطية لسنة (2008):** في أعقاب أزمة الرهن العقاري شهدت سوق النفط انخفاضا كبيرا في الأسعار نتيجة انخفاض الطلب على النفط، حيث انخفض الاستهلاك في الدول الصناعية بأكثر من النصف، ونتيجة لهذا الانخفاض في الطلب العالمي الناجم عن التدهور المستمر في الاقتصاد العالمي انخفض سعر برميل النفط الخام بشكل حاد منذ جويلية 2008. (Afrone & Achouche, 2018, p. 12)

- **الأزمة النفطية لسنة (2014):** انخفضت أسعار النفط العالمية بأكثر من النصف مقارنة بالسعر المسجل في صيف 2013 حيث بلغ معدل سعر سلة خامات أوبك 96.2 دولار للبرميل مقارنة مع معدل سعر وصل إلى 105.87 دولار للبرميل سنة 2013 ، ولعل من أسباب هذا الانخفاض ما يلي: (بلعباس و بوعافية، 2020، صفحة 368)

- ظهور انتاج النفط الصخري الذي أتاحته التكنولوجيا والحفر الأفقي وقد أضاف هذا المصدر الجديد حوالي 4.2 مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام؛
 - التغيير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك)؛
 - الزيادة المرتفعة في الصادرات الإيرانية وهذا بعد رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من الغرب؛
 - تراجع الطلب العالمي وخاصة من الأسواق الصاعدة كالصين التي تستهلك لوحدها ثلث الارتفاع الحاصل في الاستهلاك العالمي من البترول؛
- هبوط متوصل في استهلاك النفط في الولايات المتحدة الأمريكية بعد استعانتها ببدائل أخرى.

3. ماهية ميزان المدفوعات

- 1.3 تعريف ميزان المدفوعات:** هو عبارة عن حساب يسجل فيه (بصورة منتظمة) قيمة كل العمليات الاقتصادية التي تجري بين المقيمين في دولة ما والمقيمين في الخارج، وذلك في فترة زمنية محددة بسنة واحدة. (زايري، 2017، صفحة 11)
- كما يعرف ميزان المدفوعات على أنه تقدير مالي لجميع المعاملات التجارية والمالية التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة معينة غالبا ما تكون سنة، أي سجل لحقوق الدولة وديونها خلال فترة معينة. (بسات، صفحة 243)
- وهناك من يعرف ميزان المدفوعات على أنه بيان احصائي يسجل في شكل محاسبي جميع تدفقات الأصول الحقيقية والمالية والنقدية بين المقيمين في بلد ما وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة. (Merabet, 2012, p. 51)
- في حين نجد صندوق النقد الدولي يعرف ميزان المدفوعات بشكل شامل على أنه سجل يعتمد على القيد المزدوج لأنه يتعامل مع احصاءات الفترة الزمنية للتغيرات في قيمة أصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملاتها مع الدول الأخرى، أو بسبب هجرة الأفراد وكذلك التغيرات في قيمة الأموال التي يحتفظ بها من الذهب أو حقوق السحب الخاصة لدى الصندوق، وكذلك حقوقهم والتزاماتهم اتجاه بقية العالم. (Belaidi, 2021, p. 1427)

- 2.3 الأهمية الاقتصادية والمالية لميزان المدفوعات:** لميزان المدفوعات أهمية اقتصادية ومالية ومحاسبية وتحليلية بالغة الأهمية، فهو يحظى بالاهتمام والرصد والمراقبة الدائمة من طرف السلطات الاقتصادية والسياسية في أي بلد، فهو يشكل أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع، فهو يساعد على تخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية والنقدية للبلد، كما تعتبر المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية ومن بين استخداماته على وجه التحديد ما يلي: (راتول، 2018، صفحة 47)
- أ- يُمكن الحكومة من معرفة درجة ارتباط الاقتصاد الوطني باقتصاديات بقية دول العالم وذلك بالنسبة لكل عنصر من عناصره؛
- ب- يساعد السلطات الاقتصادية وعلى وجه الخصوص البنك المركزي من التحكم والتنبؤ بتطور سعر العملة المحلية مقارنة بالعملات الأجنبية؛

- ج- يُمكن المتعاملين الأجانب من معرفة المركز الاقتصادي للدولة وبالتالي يمكنهم من اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة؛
- د- يُمكن السلطات الاقتصادية من معرفة مركزها التجاري وصافي مركزها كمقرض أو مقترض دولي، كما يمكنها من معرفة احتياطات الدولة من وسائل الدفع الخارجي سواء كانت عملات صعبة أو ذهب نقدي أو حقوق السحب الخاصة وغيرها؛
- هـ- يعتبر أداة جد مهمة في التقييم والتحليل والتفسير كما يعتبر من العناصر الأساسية الأربعة المتحكمة في التوازن الاقتصادي الكلي.

3.3 العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات: يتأثر طابع ميزان المدفوعات بمستوى التطور الاقتصادي الذي بلغته الدولة، خلال مراحل نمو الاقتصاد الوطني، لذا فإن ميزان المدفوعات يتأثر بالمتغيرات المؤثرة في نمو الاقتصاد ونذكر منها ما يلي: (قرق و لكصاسي، 2021، صفحة 543)

أ- التضخم: يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية، فتتخفيض الصادرات وترتفع الواردات نظرا لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المحلية؛

ب- معدل نمو الناتج المحلي: تؤدي زيادة الدخل في دولة معينة إلى زيادة الطلب على الواردات، ويحدث العكس في حالة انخفاض الدخل إذ ينخفض الطلب على الواردات؛

ج- سعر الفائدة الحقيقي: إن التغير في أسعار الفائدة يبدى أثرا على حركة رؤوس الأموال، فيؤدي ارتفاع سعر الفائدة المحلية إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، وعلى العكس من ذلك فإن انخفاض سعر الفائدة المحلي يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال، وذلك لأن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين؛

د- سعر الصرف: يؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي تراجع سعر الصرف إلى زيادة التنافسية للصادرات وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

4.3 اختلال ميزان المدفوعات: إن اختلال ميزان المدفوعات يكون عندما تكون فروق بين بنود الميزان، وقد يأخذ إحدى الصورتين الصورة الأولى وهي حالة العجز وتزيد فيها مدفوعات الدولة عن متحصلاتها فإذا حدث العجز لبلد ما في حساب المعاملات التجارية لكن أمكن تغطية هذا العجز عن طريق بند رؤوس الأموال طويلة الأجل (الذي بدوره يحقق فائضا) أصبح الميزان في مجمله في حالة توازن اقتصادي، أما إذا تم تغطية العجز عن طريق حساب رأس المال قصير الأجل والذهب والاحتياط نتيجة حدوث العجز في حسابي المعاملات الجارية ورأس المال طويل الأجل أصبح الميزان في مجموعه في حالة اختلال اقتصادي، والأمر ينطبق بالطريقة نفسها بالنسبة للصورة الثانية للاختلال وهي حالة فائض والتي تزيد من خلالها متحصلات الدولة عن مدفوعاتها فإذا حدث فائض لبلد ما في حساب المعاملات الجارية تقوم الدولة بالقضاء على هذا الفائض ويتحقق التوازن الاقتصادي، أما إذا كان هذا الفائض يفوق هذه القروض واضطرت الدولة في هذه الحالة إلى بيع الذهب وكذلك الاقتراض من الخارج قروض قصيرة الأجل ففي هذه الحالة يصبح ميزان المدفوعات مختلا اقتصاديا. (غضبان و عقون، 2020، صفحة 1358)

أ- أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات: هناك عدة أنواع من الاختلالات لميزان المدفوعات والتي تختلف أسباب حدوثها فقد يكون الاختلال ناتج عن سبب واحد أو جملة من الأسباب هذا باختلاف الدول والظروف المحيطة بها أو الفترة التي حدث فيها الاختلال، والملاحظ أن معظم هذه الأسباب متداخلة فيما بينها وتحقق سبب يؤدي إلى ظهور أسباب أخرى، وعادة ما يتم التمييز بين نوعين من الاختلالات، نذكرها كما يلي: (بن طرية، 2017، الصفحات 7-8)

- **اختلال مؤقت:** الذي يحدث نتيجة حدوث بعض المتغيرات الاقتصادية قصيرة الأجل، أي التي تحدث خلال السنة وقد لا تتكرر في السنة الموالية أو فيما يليها من السنوات الأخرى، ويندرج ضمن هذا الاختلال: الاختلال العارض، الدوري، الموسمي الاتجاهي؛

- **الاختلال الدائم:** وهو ذلك الاختلال الذي يستمر لسنوات عديدة بسبب الظروف الاقتصادية السيئة التي تسيطر على النشاط الاقتصادي بصفة دائمة، كما يطلق عليه اسم الاختلال الهيكلي أو الأساسي هو ذلك الاختلال القائم بين حجم وبنيان الطلب الكلي من ناحية وبين حجم ونوعية جهاز الانتاج المحلي من ناحية أخرى.

ويمكن القول أن الاختلال المؤقت لا يثير أي مشكلات ولا يستدعي القيام بأي سياسة للتخلص منه كونه يزول بزوال التغيرات التي حدثت خلال الفترة أما الاختلال الدائم فإنه يدعو إلى اتخاذ اجراءات للحد منه.

ب- مناهج إعادة التوازن لميزان المدفوعات: قد يتعرض ميزان المدفوعات إلى اختلالات، لذا لا بد من اللجوء إلى حلول تتمثل في اجراءات تتخذها وترسمها السلطات النقدية ولهذه السياسات عدة مناهج، والتي حاولت تحليل الاثار الاقتصادية المحتملة للتغيرات في سعر الصرف لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات وتتمثل هذه المناهج فيما يلي: (محمدي و طول، 2021، الصفحات 351-352)

- **منهج المرونات:** يرتكز هذا المنهج على رصيد الميزان التجاري باعتبار أن رصيد هذا ميزان المدفوعات ما هو إلا ناتج الفرق بين الصادرات والواردات، ومن ثم أية تغيرات تحدث في سعر الصرف سوف تمارس تأثيراً على الأسعار النسبية لكل من الصادرات والواردات بما يؤدي إلى تحسن وضع الميزان التجاري؛

- **منهج الاستيعاب الاقتصادي:** يتم تقديم هذا المنهج من طرف (J.Meade) سنة 1951 والذي يركز على قواعد التحليل الكينزي، حيث يبحث هذا المنهج من خلال النظر في أثر التخفيض على سلوك الانفاق في الاقتصاد المحلي وتأثير الانفاق المحلي على الميزان التجاري؛

- **المنهج النقدي:** تطور المنهج النقدي لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات وانسجم مع طروحات النقديين من أنصار مدرسة شيكاغو أمثال (H.jonsen Mandel) حيث يعالج هذا المنهج مشكلة العجز والفائض في ميزان المدفوعات من خلال إبراز الدور الهام والفعال لعرض النقود والطلب عليها، إذ يبدأ بتعريف ميزان المدفوعات على أنه ظاهرة نقدية لا حقيقية وأن اختلال ميزان المدفوعات هو اختلال رصيد وليس اختلال تدفق.

5.3 - ميزان المدفوعات الجزائري:

أ- **خصائص ميزان المدفوعات الجزائري:** يتميز الاقتصاد الجزائري وخاصة ميزان المدفوعات بخصائص سلبية متكاملة ومتفاعلة فيما بينها، منها ما هو نتاج عملية تطور تاريخي طويل ومعقد أدى الاستعمار دوراً أساسياً في تكوينها، وتبرز الخصائص المورثة عن الوضع الاستعماري في:

- التخلف الاقتصادي وتشوه البنية الاقتصادية؛
- التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة؛

ومنها ما هو نتاج العلاقات الاقتصادية العالمية الحالية غير المتكافئة بين الدول الصناعية الكبرى والدول النامية ومنها الجزائر والتي يمكن إبرازها فيما يلي: (الجوزي، 2012، صفحة 229)

- **عدم استقرار أسعار الصادرات:** تعد الجزائر من الدول أحادية التصدير، حيث تمثل المحروقات نسبة تفوق 90% من صادراتها، وبالتالي تخلق خصائص العرض والطلب على هذه المنتجات مشكلات خاصة فيما يتعلق بعدم استقرار أسعارها حيث كلما كانت أسعار المحروقات أكثر عرضة للتقلبات كلما زاد احتمال تعرض ميزان المدفوعات للعجز، مما يستوجب على الدولة تكوين احتياطات دولية أكبر مما لو تمتعت الصادرات بدرجة عالية من الاستقرار، وذلك لمواجهة العجز المحتمل في ميزان المدفوعات.

- **انخفاض معدل التبادل الدولي:** يعرف معدل التبادل الدولي على أنه النسبة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات أي p_x/p_m ويمكن تلخيص أسباب تدهور معدل التبادل الدولي للدول النامية عموماً فيما يلي:

- مرونة الطلب على السلع الأولية (صادرات الدول النامية)؛
- المنافسة الشديدة بين صادرات الدول النامية نتيجة تشابهها، مما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض أسعارها؛

- اختلاف هيكل السوق الدولي للسلع الأولية والسلع الصناعية، حيث أن سوق السلع الأولية على المنافسة، مما يؤدي في الحال إلى انخفاض الأسعار، بخلاف سوق السلع الصناعية أقل تنافسية ومن ثم بمقدور المنتجين مقررري الأسعار مقاومة ذلك بالضغط التنافسي للأسعار؛

وعليه فإن تدهور معدل التبادل الدولي ليس من مصلحة الدول النامية، حيث أنه يمثل أحد القوانين الاقتصادية الموضوعية في علاقات التبادل اللامتكافئ في الاقتصاد الرأسمالي العالمي بين الدول النامية والدول المتقدمة، والذي يتسنى من خلاله استغلال ثروات الدول النامية وتعرض موازين مدفوعاتها لاختلال مستمر.

- **ضعف القاعدة الانتاجية:** تتميز القاعدة الانتاجية في الجزائر بعدم التنوع والأحادية، مما يجعل اقتصادها عرضة لتقلبات أسعار صادراتها وبالتالي ضعف قدرتها التنافسية سواء في السوق الداخلي أو الخارجي، حيث نجد أن ضعف القطاع الصناعي يوضح عدة نقاط منها هيمنة الصناعات الاستخراجية عليه وهي صناعات تتركز على المواد الأولية، مما يجعل أداء هذا القطاع مرتبط بالتطورات في الأسعار والطلب العالميين على هذه المواد، كما أن الصناعات التحويلية غير البتروكيميائية تتركز على الصناعة الخفيفة، أما بالنسبة للقطاع الزراعي فهو شبيه للقطاع الصناعي في تذبذب أدائه والانخفاض الكبير في معدلات الانتاجية فيه مقارنة بالمعدلات العالمية، وهكذا فإن الانتاجية في الجزائر تعتبر ضعيفة. (كيفاني، 2020، صفحة 109)

ب- تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة:

- تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1990 - 1999):

الجدول رقم (1): تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (1990 - 1999)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الرصيد الاجمالي	-1.71	0.26	0.23	-0.01	-4.38	-6.32	-2.09	1.16	-1.74	-2.38

المصدر: [/https://www.bank-of-algeria.dz](https://www.bank-of-algeria.dz)

يلاحظ تطور ميزان المدفوعات الجزائري من رصيد سالب سنة 1990 بمعنى تحقيق عجز ثم تحقيق فائض سنة 1991 ثم يرجع ليحقق عجزا مستمرا ومتواصلا من سنة 1993 إلى سنة 1999 ويمكن تفسير هذا الانحدار إلى انخفاض إيرادات صادرات الجزائر من المحروقات، وكذلك انعدام تصدير أي منتوجات أخرى خارج الطاقة الأحفورية، وهذا بدوره يرجع إلى تداعيات الأزمة النفطية سنة 1990 التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط العالمية.

- تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000 - 2010):

الجدول رقم (2): تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000 - 2010)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الرصيد الاجمالي	7.57	6.19	3.66	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55	36.99	3.86	15.58

المصدر: [/https://www.bank-of-algeria.dz](https://www.bank-of-algeria.dz)

يلاحظ أن ميزان المدفوعات حقق رقما موجبا خلال سنوات من 2000 إلى 2010 وهذا راجع إلى تحسن إيرادات الصادرات الجزائرية خلال هذه الفترة نتيجة ارتفاع أسعار النفط مما يساهم في تحسين المداخيل وبالتالي تحقيق رصيد موجب.

- تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة (2011 – 2020):

الجدول رقم (3): تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2011 – 2020)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الرصيد الاجمالي	20.14	12.06	0.13	5.88-	27.54-	26.03-	21.76-	15.82-	16.93-	14.5-

المصدر: [/https://www.bank-of-algeria.dz](https://www.bank-of-algeria.dz)

يلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات ظل يحافظ على الرصيد الموجب من سنة 2010 إلى سنة 2013 ولكن ما فتئ أن حقق عجزا سنة 2014 واستمر هذا العجز حتى سنة 2020 وهذا راجع بالأساس إلى الأزمة النفطية التي عصفت بأسعار النفط سنة 2014 وظلت تداعياتها مستمرة على الاقتصاد العالمي حتى سنة 2020 ، إضافة إلى تراجع الطلب العالمي على الطاقة الأحفورية نتيجة التوجه المتزايد إلى استغلال الغاز الصخري من جهة والتوجه نحو الطاقات البديلة من جهة أخرى.

4. قياس أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات بالجزائر للفترة (1990 – 2020): لتحليل وقياس أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات بالجزائر تم الاعتماد على البيانات السنوية التي تغطي فترة الدراسة والتي تم الحصول عليها من مختلف المصادر، حيث اعتبرنا ميزان المدفوعات متغير تابع يرمز له بالرمز (Y) واعتبار كل من سعر النفط وسعر الصرف ومعدل الفائدة ومعدل التضخم متغيرات مفسرة يرمز لها على التوالي بـ $(X4, X3, X2, X1)$.

1.4 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية: قبل القيام بعملية تقدير النموذج تجري أولا تحليلا لخصائص السلاسل الزمنية إذ لا بد من التأكد من استقرارية السلاسل، حيث يعد الاستقرار شرطا أساسيا من أجل الوصول إلى نتائج سليمة وغير زائفة، ومن أجل ذلك نستعمل اختبارات جذر الوحدة والذي يحدد لنا خاصية استقرارية السلاسل، أيضا لاعتباره مرحلة مهمة في دراسة التكامل المشترك وتوجد عدة اختبارات تستعمل لهذا الغرض ومن أهم هذه الاختبارات نجد اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليبس- بيرون (PP) حيث يعتبر هذا الأخير اختبارا غير معلمي لإحصاءات اختبار ديكي فولر، بحيث يسمح لنا بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، كما أنه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق، حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء. (بولعباس، 2019، صفحة 100)

الجدول رقم (4): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

المتغير	النموذج	اختبار ADF		اختبار PP	
		المستوى	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول
ميزان المدفوعات Y	بدون ثابت أو اتجاه	-1.5927	-5.7955	-1.5676	-5.7987
		0.1034	0.0000	0.1084	0.0000
		-1.7107	-5.6896	-1.6600	-5.6896
سعر النفط X1	مع ثابت واتجاه	0.4977	0.0001	0.5116	-5.7132
		0.4460	0.0000	0.4421	-4.5522
		0.7214	0.0004	0.7439	0.0004
مع ثابت	بدون ثابت أو اتجاه	-1.5446	-5.7103	-1.5168	-5.7132
		0.4977	0.0001	0.5116	0.0001
		0.4460	0.0000	0.4421	0.0001

-4.4489	-1.4053	-4.5463	-1.4053	مع ثابت واتجاه	
0.0072	0.8386	0.0058	0.8386		
-4.4507	-1.4897	-4.5590	-1.4540	مع ثابت	
0.0015	0.5250	0.0011	0.5426		
-2.9568	2.2170	-3.0549	3.0293	بدون ثابت أو اتجاه	سعر الصرف X2
0.0045	0.9920	0.0035	0.9989		
-3.7595	-1.8160	-3.7953	-3.4427	مع ثابت واتجاه	
0.0339	0.6717	0.0315	0.0692		
-3.8736	-1.0137	-3.9044	-0.9704	مع ثابت	
0.0062	0.7354	0.0058	0.7507		
-	-4.8517	-	-4.7896	بدون ثابت أو اتجاه	معدل الفائدة X3
	0.0005		0.0000		
-	-6.9078	-	-6.9078	مع ثابت واتجاه	
	0.0000		0.0000		
-	-4.8517	-	-4.8517	مع ثابت	
	0.0005		0.0005		
-5.5929	-1.4823	-5.5929	-1.4823	بدون ثابت أو اتجاه	معدل التضخم X4
0.0000	0.1269	0.0000	0.1269		
-5.8170	-2.0520	-5.8170	-2.0520	مع ثابت واتجاه	
0.0003	0.5504	0.0003	0.5504		
-5.6122	-1.4557	-5.6122	-1.4657	مع ثابت	
0.0001	0.5368	0.0001	0.5368		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج **Eviews**

يبين اختباري (ADF) و (PP) وجود جذر وحدة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي فإن السلاسل الزمنية للمتغيرات $(X4, X2, X1, Y)$ غير مستقرة عند المستوى، وبعد أن قمنا بإجراء الفرق الأول لكل سلسلة زمنية على حدى تبين أن جميع القيم الحرجة (بالقيمة المطلقة) عند الفرق الأول لاختباري (ADF) و (PP) أكبر من القيم الاحصائية المحسوبة أي أن هذه السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الأول، وعليه فكل متغير يعتبر متكامل من الدرجة الأولى $I(1)$ في حين أن السلسلة $(X3)$ ظهرت أن القيمة الحرجة أكبر من القيمة المحسوبة وبالتالي مستقرة عند المستوى أي متكاملة من الدرجة صفر $I(0)$.

2.4 اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج تحليل الحدود $(Bounds\ test)$

يمتاز نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع عن غيره من النماذج أنه يتعامل مع قياس علاقات طويلة الأجل والتكامل المشترك التي تعتمد على نماذج الابطاء الزمني VAR مثل نموذج جوهانسون ونموذج تصحيح الخطأ، ولقد طورها كل من $(Pesaran\ and\ shin)$ $(1999\ and\ Pesaran\ et\ al\ 2001)$ وقد استخدمت على نطاق واسع في النماذج التجريبية بسبب الخصائص المرغوب فيها ويتميز هذا النوع من الاختبار بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها. (تمار، 2018، صفحة 269)

فبعد اختبار الاستقرار في الجدول رقم (04) تم قبول استقرارية السلاسل الزمنية $(X4, X2, X1, Y)$ عند الفرق الأول في حين أن السلسلة الزمنية $(X3)$ (معدل الفائدة مستقرة من الدرجة الصفر $I(0)$ ، وفي هذه المرحلة نقوم باختبار امكانية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات.

3.4 اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل للنموذج:

ويتم ذلك بالاعتماد على اختبار الحدود $(Bounds test)$ حيث يستعمل هذا الاختبار للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه (وجود علاقة توازنية طويلة الأجل) وذلك من خلال مقارنة احصائية (F) مع الحدود العليا والدنيا لـ $Pesaran$ ، فإذا كانت احصائية (F) أكبر من الحدود العليا نرفض فرض عدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة طويلة الأجل، أو تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أما إذا كانت احصائية (F) أقل من الحدود الدنيا نقبل فرض عدم الذي ينص على عدم وجود تكامل مشترك أو علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وإذا كانت احصائية (F) تقع بين الحدود العليا والدنيا لـ $Pesaran$ فالنتائج تكون غير محسومة. (مومن، 2020، صفحة 42)

جدول رقم (5): نتائج اختبار الحدود $(Bounds test)$

مستويات المعنوية	1	2.5	5	10
قيمة الحد الأعلى $I(1)$	4.37	3.87	3.49	3.09
قيمة الحد الأدنى $I(0)$	3.29	2.88	2.56	2.2
$F-stat$	8.898564			
المقارنة	معنوى	معنوى	معنوى	معنوى
القرار	نقبل H_1	نقبل H_1	نقبل H_1	نقبل H_1

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج **Eviews**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة الاحصائية (F) المحسوبة قد بلغت (8.89)، وهي قيمة أكبر من القيمة الحرجة (الجدولية) لكل من الحد الأعلى والأدنى عند كل المستويات، وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة (تكامل مشترك).

4.4 تقدير العلاقة في المدى الطويل: بناء على نتائج التكامل المشترك المحصل عليها (وجود علاقة تكامل مشترك) تم تقدير العلاقة طويلة الأجل لاختبار معنوية معالم المتغيرات المفسرة على المدى الطويل فكانت النتائج التالية:

الجدول رقم (6): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل

المتغيرات المفسرة	المعاملات	Std-Error	t- statistic	prop
$X4$	-3.100766	0.733243	-4.228840	0.0008
$X3$	-9.166817	2.551765	-3.592344	0.0029
$X2$	0.841872	0.445879	-1.888119	0.0799
$X1$	-0.332277	0.154407	-2.151963	0.0493
C	-15.10354	24.33385	-0.620680	0.5448

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج **Eviews**

تشير نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل إلى معنوية وعكسية العلاقة لمعامل نسبة التضخم $(x4)$ على متغيرة رصيد ميزان المدفوعات في الأجل الطويل حيث أن ارتفاع معدل التضخم بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض رصيد ميزان المدفوعات بـ 3.10%، وذلك مرده أن

التضخم يؤثر على أسعار المنتجات المحلية بزيادة تفوق أسعار المنتجات الأجنبية مما يحد من تصديرها وبالتالي انخفاض إيرادات الصادرات المحلية مما يقلل من رصيد الميزان التجاري.

وتشير النتائج إلى معنوية وعكسية العلاقة لمعامل نسب الفائدة (X3) على متغيرة رصيد ميزان مدفوعات في الأجل الطويل حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة بـ 1% يؤدي إلى انخفاض رصيد ميزان المدفوعات بـ 9.17% وذلك أن أسعار الفائدة تؤثر على حركة رؤوس الأموال فكلما ارتفع سعر الفائدة كلما انخفضت التحويلات المتأتية من الخارج إلى الداخل.

كما تشير النتائج إلى معنوية وطردية العلاقة لمعامل سعر الصرف (X2) مع متغيرة رصيد ميزان المدفوعات في الأجل الطويل، حيث أن ارتفاع سعر الصرف بنسبة 1% يؤدي إلى ارتفاع رصيد ميزان المدفوعات بـ 0.84% وذلك أن ارتفاع أسعار الصرف تساهم في ارتفاع مبالغ الإيرادات نظرا لفرق سعر الصرف بين العملة المحلية والعملة الأجنبية.

وحسب نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل فإن علاقة أسعار النفط مع رصيد ميزان المدفوعات علاقة معنوية عكسية في الأجل الطويل، حيث أن ارتفاع أسعار النفط بـ 1% في السوق النفطية يؤدي إلى انخفاض رصيد ميزان المدفوعات بـ 0.33% ويرجع ذلك في الأساس إلى السياسات المنتهجة من قبل الحكومة الجزائرية التي تعتمد بشكل أساسي على الجباية البترولية في تسيير نفقاتها السنوية (على المدى القصير) دون الاستفادة من هاته الإيرادات في المدى الطويل من أجل إنشاء استثمارات تنموية يستفاد منها الأجيال القادمة.

5.4 تقدير صيغة تصحيح الخطأ *ESM* للعلاقة قصيرة الأجل وفق نموذج *ARDL*

جدول رقم (7): تقدير صيغة تصحيح الخطأ *ESM*

المتغيرات	المعاملات	Std-Error	t- statistic	prop
<i>D(X4)</i>	-0.068324	0.152291	-0.448640	0.6606
<i>D(X3)</i>	-0.541515	0.128960	-4.199083	0.0009
<i>D(X3(-1))</i>	1.384727	0.190723	7.260419	0.0000
<i>D(X3(-2))</i>	0.771926	0.121912	6.331826	0.0000
<i>D(X3(-3))</i>	0.347244	0.068973	5.034472	0.0002
<i>D(X1)</i>	0.341550	0.062721	5.445549	0.0001
<i>D(X1(-1))</i>	-0.159991	0.057963	-2.760215	0.0153
<i>CointEq(-1)*</i>	-0.272373	0.031997	-8.512329	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج *Eviews*

نلاحظ حسب الجدول أعلاه أن معامل تصحيح الخطأ قيمته سالبة ومعنوية عند مستوى معنوية أقل من (5%)، وهذا يعني أن (27.24%) من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائيا عبر الزمن للوصول إلى التوازن طويل الأجل أي أنه يتطلب حوالي 3 سنوات و 7 أشهر (3.7=0.2724/1) من أجل الوصول إلى قيمته التوازنية في الأجل الطويل.

6.4 التقييم الاحصائي للنموذج:

الجدول رقم (8): التقييم الاحصائي للنموذج

<i>R-squared</i>	0.977278	<i>Mean dependent var</i>	1.589259
<i>Adjusted R-squared</i>	0.957802	<i>S.D. dependent var</i>	15.93067

<i>S.E. of regression</i>	3.272518	<i>Akaike info criterion</i>	5.515180
<i>Sum squared resid</i>	149.9312	<i>Schwarz criterion</i>	6.139101
<i>Log likelihood</i>	61.45492	<i>Hannan-Quinn criter.</i>	5.700704
<i>F-statistic</i>	50.17812	<i>Durbin-Watson stat</i>	2.603964
<i>Prob(F-statistic)</i>	0.000000		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج **Eview**

7.4 التقييم القياسي: بعد تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفق منهج *ARDL* فإنه من المهم أن يخلو النموذج من مشاكل الارتباط الذاتي للأخطاء من أجل أن يكون تقدير المعلمات متسقاً، ولتحقق قمنا باستخدام مجموعة من الاختبارات التشخيصية لبواقي نموذج تصحيح الخطأ وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم (9): الاختبارات التشخيصية لنموذج *ARDL* المقدر

الاختبار	القيم	<i>Prop-value</i>
<i>Serial Correlation LM Test</i>	<i>F-statistic=1.117523</i>	0.3589
<i>Jarque_Bera</i>	1.560187	0.458363
<i>ARCH</i>	<i>F-statistic=1.802900</i>	0.1919
<i>Ramsey RESET</i>	<i>t-statistic=0.480729</i>	0.6387
	<i>F-statistic=0.231100</i>	0.6387

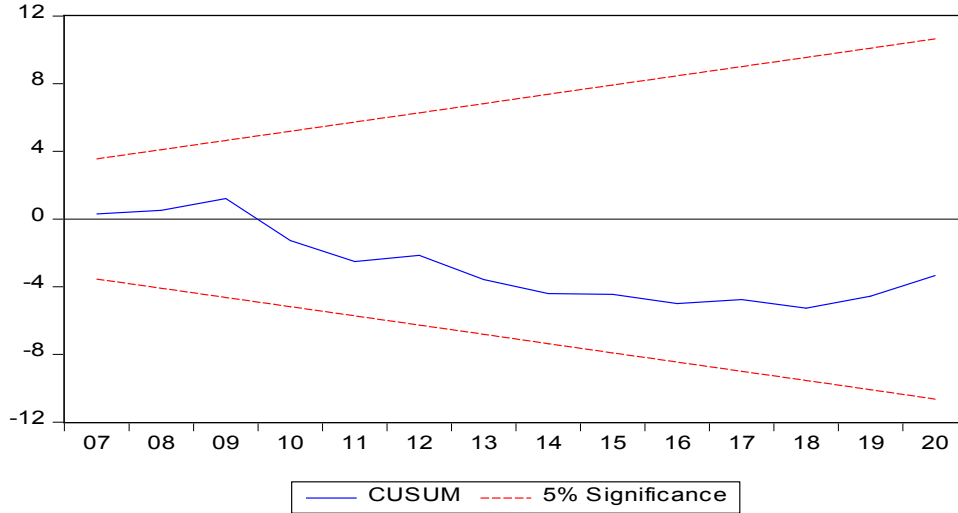
المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج **Eviews**

من خلال اختبار مضروب لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي *LM Test* فالاختبار أظهر عدم معنوية قيمة الاحتمال الحرج حيث بلغت *Prop-value=0.3589* ما يشير إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي، أما عن اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية فإن قيمة اختبار *Jarque_Bera* تساوي 1.560187 بقيمة احتمالية تساوي 0.45 وعليه نقبل فرضية العدم القائلة بأن الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي، كما يسمح لنا اختبار الأثر *ARCH* إلى رفض أو قبول فرضية ثبات التباين وانطلاقاً من قيمة *Obs*R-squared* التي تساوي 0.1777 أي أكبر من قيمة 5% فإن هذا يعني تحقق فرضية ثبات التباين أما بالنسبة لاختبار *Ramsey RESET* تظهر أن قيمته الاحتمالية تساوي 0.6387 أي أكبر من 5% وعليه نقبل فرضية العدم القائلة بصحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج.

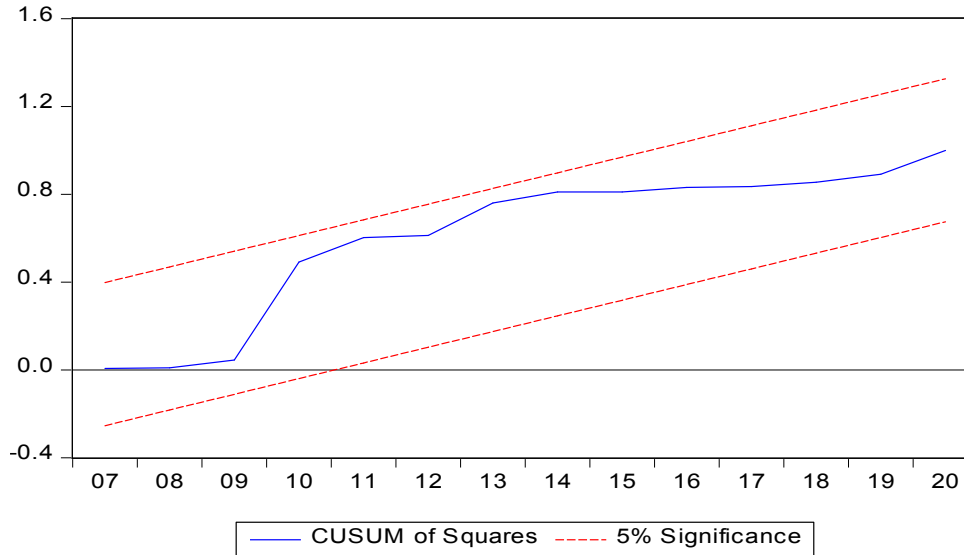
8.4 اختبار استقرار نموذج *ARDL* المقدر

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، نقوم باختبار ما يسمى بالاستقرار الهيكلي للمقدرات في الأجلين القصير والطويل للنموذج، وذلك باستعمال اختبارين هما (*CUSUM*) و (*CUSUM SQ*)، كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (1): المجموع التراكمي لبواقي المتابع



الشكل رقم (2): المجموع التراكمي لبواقي المربعات المتتالية



من خلال الشكل أعلاه نلاحظ بان المجموع التراكمي للبواقي في اختبار (CUSUM) قد وقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (5٪)، وهذا يعني بان المقدرات في نموذج تصحيح الخطأ المستخدمة مستقرة هيكليا خلال مدة الدراسة، كما نلاحظ أيضا بان المجموع التراكمي للبواقي في اختبار (CUSUM SQ) قد وقعت بين الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (5٪)، وعليه نستطيع القول بان هناك استقرارا في نتائج النموذج المقدر في الأجلين الطويل والقصير.

5. الخاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة معرفة مدى تأثير أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأولى في إيراداته على الجباية البترولية ومن أجل ذلك تم دراسة أثر أسعار النفط على ميزان المدفوعات الذي يعتبر الواجهة الرئيسية لاقتصاد أي بلد وتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج هي كما يلي:

إن القدرة التفسيرية للنموذج من خلال معامل التحديد المصحح 97.72 ٪، كما أن اختبار (FISHER) أثبت أن النموذج معنوي ككل، بالإضافة إلى أن اختبار (STUDENT) أثبت أن متغيرة (X1) الممثلة لسعر النفط فهي معنوية على المدى القصير والطويل بمستوى 5 ٪، غير أن تأثيرها في المدى القصير أفضل منه في المدى الطويل، إذ أن ارتفاع متوسط سعر النفط في الأسواق

الدولية بـ1% سيؤدي إلى ارتفاع ميزان المدفوعات بـ0,3415%، أما على المدى الطويل فإن ارتفاع متوسط سعر النفط في الأسواق الدولية بـ1% سيؤدي إلى تراجع ميزان المدفوعات بـ0.3322%.

كما أن كل معدل الفائدة معنوي في الأجل القصير والطويل بمستوى 5% هو على علاقة عكسية مع ميزان المدفوعات، ومن جهة أخرى فإن معدل التضخم معنوي على المدى القصير فقط ويبقى معنوي في الأجل الطويل، أما عن أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات فهو معنوي في الأجل القصير بمستوى 10%، فزيادة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري بـ1% سيؤدي إلى تحسن ميزان المدفوعات بـ0,8418% على المدى القصير.

إن النتائج القياسية المتوصل إليها تدفع إلى التأكيد على أهمية الرابط بين سعر النفط في الأسواق العالمية على ميزان المدفوعات، فميزان المدفوعات باعتباره المرآة العاكسة للاقتصاد الوطني، فإن أسعار النفط هي المحدد الرئيسي لتمويل مختلف البرامج التنموية والتي من شأنها تحفيز الاقتصاد الوطني لزيادة القدرة الانتاجية.

إن وجود تأثير لسعر النفط على ميزان المدفوعات الجزائري في الاجل القصير فقط يرجع بالدرجة الاولى إلى اعتماد مختلف القطاعات المكونة للمنظومة الاقتصادية الجزائرية على التمويلات المتأتية من الإيرادات النفطية تستخدم انيا وليس على المدى الطويل وهذا ما نلاحظه في الواقع الاقتصادي الجزائري من غياب التنمية الاقتصادية المستدامة رغم كثرة المشاريع التنموية، والتي كانت اغلبها كردات فعل أكثر منها سياسات مخططة وطموحة.

تدفع هذه النتائج إلى زيادة المخاوف من الآثار السلبية لأسعار النفط على ميزان المدفوعات في لأجل الطويل في حال انخفاض اسعار النفط على المدى الطويل والتي تعد المرجع الأساسي في بناء الميزانية العامة وحجم الانفاق لكل قطاع، وهذا ما بينته الازمة النفطية لسنة 1986، وأكدته الاثبات المتواصلة لأسعار النفط مع نهاية 2014 والتي أدت إلى تراجع حجم الصادرات الكلية والدخول في سياسات تقشفية والتي كان لها آثار سلبية بلغيه على الاقتصاد الوطني وتراجع احتياطي الصرف من النقد الاجني.

- اختبار فرضيات الدراسة:

- الفرضية الأولى: التي مفادها "أن لتقلبات أسعار النفط تأثير سلبي على ميزان المدفوعات الجزائري" صحيحة نسبيا فحسب الدراسة القياسية تبين أن لأسعار النفط تأثير إيجابي على المدى القصير ولكن في نفس الوقت لها تأثير سلبي على المدى البعيد.
- الفرضية الثانية: التي مفادها "لا يوجد تأثير لتقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري" غير صحيحة وهذا حسب ما أظهرته الدراسة القياسية فإن لأسعار النفط تأثير على ميزان المدفوعات.

وبناء على النتائج المتوصل إليها يمكن طرح التوصيات التالية:

- يجب على الدولة الجزائرية تنويع صادراتها خارج النفط، للتقليل من الآثار السلبية لتقلبات أسعار النفط في السوق الدولية على اقتصادها.
- تشجيع الانتاج المحلي خارج قطاع المحروقات للتقليل من فاتورة الواردات.
- إن ارتفاع أسعار النفط سيؤدي إلى نتائج إيجابية على المدى القصير، لكن ستظهر نتائج سلبية على المدى الطويل لذلك لا بد من اتباع سياسات مغايرة لاستغلال الإيرادات البترولية في الأجل الطويلة لتجنب الاختلالات الهيكلية على مستوى الاقتصاد الوطني.
- يجب على الدولة الجزائرية التوجه نحو الطاقات البديلة كون الجزائر بلد يزخر بمصادر الطاقة المتجددة من أجل التخلص من التبعية النفطية.

5. قائمة المراجع:

- 1- بوكديون يوسف، مجلح سليم، بشيشي وليد (2021) أثر تغير أسعار البترول على النفقات العامة في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية للفترة ما بين 1970- 2017، مجلة العلوم التجارية، المجلد 20، العدد 02، مدرسة الدراسات العليا التجارية، الجزائر.
- 2- سعودي عبد الصمد (2019) التنوع الاقتصادي لمحاكاة الصدمات النفطية في الاقتصاد الجزائري دراسة تطبيقية نموذج التنوع -هريشمان هرفندل-، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، العدد 02، جامعة تليجي عمار، الأغواط.
- 3- 35: /17 /05/02/2022 (consulté le) (<https://ar.wikipedia.org/wiki>)
- 4- علة مراد (2016) تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية دراسة تحليلية للفترة (2000-2014)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 09، العدد 03، جامعة حمه لخضر، الوادي.
- 5- رزقه سيدي عمر، غريب بولرباح (2020) أثر تقلبات أسعار النفط على الاستثمارات النفطية في شركة سوناطراك (دراسة تحليلية قياسية)، مجلة المؤسسة، المجلد 09، العدد 01، جامعة الجزائر 03.
- 6- دردوري رابح، صرامة عبد الوحيد (2021) أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة ما بين (1970- 2020) دراسة قياسية تحليلية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للبطء الموزع (*ARDL*)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 14، العدد 01، جامعة حمه لخضر، الوادي.
- 7- بن مسعود سعاد، الحدي نجوية (2020) أثر تغيرات أسعار النفط على وضعية الميزان التجاري في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1986- 2016)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، عدد 01، جامعة زيان عاشور، الجلفة.
- 8- ماحي محمد، قطاف عبد القادر (2019) انعكاسات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية لدول الأوبك خلال الفترة (2000- 2015) دراسة قياسية استشرافية، مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد 02، العدد 01، جامعة الجزائر 03.
- 9- سطحي جابر (2019) تطورات أسعار النفط وانعكاسها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2005- 2017)، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 33، العدد 01، جامعة قسنطينة، الجزائر.
- 10- يوب فايزة (2020) أثر تغيرات أسعار البترول على الميزان التجاري الجزائري دراسة قياسية للفترة 1990- 2018، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، العدد 02، جامعة تليجي عمار، الأغواط.
- 11- قطوش رزق، بن لوكيل رمضان (2017) تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر مقارنة تحليلية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 17، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف.
- 12- بوعينة مليود، هاشم جمال (2017) العلاقة بين أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر (مقارنة تحليلية وصفية)، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 03، العدد 05، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف.
- 13- غزالي عماد (2020) نمذجة تقلبات أسعار النفط البرنت باستخدام نماذج الانحدار الذاتي المشروطة بعد ثبات التباين للفترة (جانفي 1990 - جويلية 2019)، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 01 مكرر الجزء الثاني، جامعة ابن باديس، مستغانم.
- 14- لياس عايدة، محرز نور الدين (2021) أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي (*VAR*) خلال الفترة (2000- 2019)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 07، العدد 02، جامعة بشار.
- 15- خنافر علي، بن زاوي عبد الرزاق (2016) الاقتصاد الأخضر كخيار استراتيجي للجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 03، العدد 09، جامعة حمه لخضر، الوادي.
- 16- لفضل سليمة، بورحلة ميلود (2018) انعكاسات التغير في أسعار النفط على الاستثمار العمومي في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية للفترة 1986-2016)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعقدة، المجلد 03، العدد 01، جامعة ابن باديس، مستغانم.
- 17- سلام عبد الرزاق، بصاشي هدى (2020) أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 04، العدد 02، جامعة المسيلة، الجزائر.
- 18- بورحلي خالد، بوربوشة كريمة (2017) تأثير تغير أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1970- 2014)، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد 03، العدد 01، جامعة فرحات عباس، سطيف.

- 19 - زغاشو مريم، كروماني هدى (2019) انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري واستراتيجيات الحد منها، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10 ، العدد 02 ، جامعة زيان عاشور، الجلفة.
- 20- بورزامة جيلالي، بن عمر خالد (2016) تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 01، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس.
- 21- بن علي بلعزوز، ضالع دليلة (2013) أزمات النفط واتجاهات السياسة المالية في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 07، العدد 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة.
- 22- بلهوشات محمد أمين، بن الحبيب طه (2020) أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (الانفاق الحكومي، عرض النقود والتضخم) دراسة قياسية باستخدام نموذج (VAR) لحالة الجزائر خلال الفترة (1970 - 2017)، المؤتمر الدولي الثالث حول الاقتصاديات النفطية العربية في ظل تحديات تقلبات الأسواق النفطية العالمية المنعقد يومي 24 و 25 فيفري 2020 ، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف، الجزائر.
- 23- هواري أحلام، حواس أمين (2017) تجارب الدول النفطية لتنويع اقتصادياتها والدروس المستفادة لاصلاح الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي الأول حول أزمة النفط: سياسات الاصلاح والتنويع الاقتصادي المنعقد يومي 14 - 15 أكتوبر 2017، جامعة باجي مختار، عنابة.
- 24- AFROUNE NADIA, ACHOUCHE MOHAMED, (2018) *Analyse de la relation entre le prix du pétrole et le taux de change réel de dinar algérien, The journal of economics and finance, vol 04, n°02, université de chlef.*
- 25- بلعباس عز الدين بسيسة، بوعافية رشيد (2020) أثر تقلبات أسعار البترول على الانفاق العام في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة (1990 - 2017)، مجلة إدارة أعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06 ، عدد 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة.
- 26- زايري بلقاسم (2017) المالية والتجارة الدولية (ملخصات المحاضرات وتمارين منهجية)، الجزء 02 ، النشر الجامعي الجديد، الجزائر.
- 27- بسدات كريمة (2016) دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، المجلد 03، العدد 02، جامعة ابن باديس مستغانم .
- 28- MERABET Assia (2012) *Corrélation entre le taux de change et balance des paiements -Cas de l'Algérie de 1991 à 2007-*, , Université Saad Dahleb, Blida.
- 29- BELAIDI ZAKARIA(2021) *The Effect of Dinar Exchange Rate Fluctuations on the Balance of Payments in Algeria Quantitative study (1992 - 2018), Revue des sciences humaines, Vol 08, Number 01, l'univrsité Oum ELBouaghi.*
- 30- راتول محمد (2018) الاقتصاد الدولي (مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 31- قرقب مبارك، لكصاسي مريم (2021) مفاربات تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات حالة الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 10 ، العدد 02، جامعة تامنغست، الجزائر .
- 32- غضبان مليكة، عقون شراف (2020) الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على ميزان المدفوعات بالجزائر خلال الفترة (2000 - 2017)، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 07، العدد 03، جامعة أم البواقي، الجزائر .
- 33- محمدي سهام، طوال هيبية (2021) دور سعر الصرف في تحقيق توازن ميزان المدفوعات للجزائر دراسة تحليلية للفترة (2010 - 2018)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 05 ، العدد 01، جامعة زيان عاشور، الجلفة.
- 34- الجوزي جميلة (2012) ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، المجلد 11 ، العدد 11، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
- 35- كيفاني شهيدة (2020) دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر (1990 - 2016)، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 04 ، العدد 02، جامعة حمه لخضر، الوادي.
- 36- بولعباس مختار (2019) هيكل الإيرادات والنفقات العامة وأثرها على عجز الميزانية العامة للجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990 - 2017 ، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة.
- 37- تمار أمين (2018) اختبار التكامل المشترك بين معدلات التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (1990 - 2016) باستعمال

أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2020)

نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة *ARDL*، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، جامعة العربي التبسي، تبسة. 38- المومن عبد الكريم (2020) أثر تغيرات أسعار البترول على سعر الصرف الجزائري دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة *ARDL* للفترة 1990-2019، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة.

6. ملاحق:

الملحق رقم (1): متغيرات الدراسة خلال الفترة (1990 - 2020)

السنوات	أسعار النفط /B \$	معدل الفائدة %	سعر الصرف DA/\$	معدل التضخم %	الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات
1990	24.34	-5.60	8.96	16.65	-1.71
1991	21.04	18.80	18.47	25.89	0.26
1992	20.03	-14.00	21.84	31.67	0.23
1993	17.50	-7.00	23.35	20.54	-0.01
1994	16.19	-10.13	35.06	29.05	-4.38
1995	17.40	-7.90	47.66	29.78	-6.32
1996	21.33	-4.05	54.75	18.68	-2.09
1997	19.62	8.14	57.71	5.73	1.16
1998	13.02	15.10	58.74	4.95	-1.74
1999	18.12	-0.10	66.57	2.65	-2.38
2000	28.77	-10.33	75.26	0.34	7.57
2001	24.74	10.02	77.22	4.23	6.19
2002	24.91	7.17	79.68	1.42	3.66
2003	28.73	-0.19	77.39	4.27	7.47
2004	38.35	-3.78	72.06	3.96	9.25
2005	54.64	-7.00	73.36	1.38	16.94
2006	66.05	-2.30	72.64	2.31	17.73
2007	74.66	1.51	69.36	3.68	29.55
2008	98.96	-6.34	64.58	4.86	36.99
2009	62.35	21.57	72.65	5.74	3.86
2010	80.35	-6.99	74.39	3.91	15.58
2011	112.92	-8.65	72.94	4.52	20.14
2012	111.49	0.50	77.54	8.89	12.06
2013	109.38	8.10	79.37	3.25	0.13
2014	99.68	8.33	80.58	2.92	-5.88
2015	52.79	15.45	100.69	4.78	-27.54
2016	44.28	6.35	109.44	6.40	-26.03
2017	54.12	1.51	110.97	5.59	-21.76
2018	71.44	1.06	116.59	4.27	-15.82
2019	64.49	8.51	119.35	1.95	-16.93
2020	42.12	14.30	126.78	2.42	-14.5

المصدر: أسعار النفط: https://www.opec.org/opec_web/en/publications/202.htm

معدل الفائدة ومعدل التضخم: <https://data.albankaldawli.org>

سعر الصرف والرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات: <https://www.bank-of-algeria>.